مدير CIA يجرى مشاورات بعمان والرياض وأبوظبي لخفض التصعيد عقب فتنة الأردن

كشف مصدر دبلوماسي غربي مطلع، أن مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (سي آي أيه) "وليام بيرنز"، أجرى مشاورات في الأردن والسعودية والإمارات، قبل أسابيع؛ لخفض التصعيد في أعقاب فتنة القصر بالأردن.

جاء ذلك في أنباء نقلها الصحفي "زيد بنيامين" على حسابه بموقع التواصل الاجتماعي "تويتر".

ولم ينقل "بنيامين" مزيد من التفاصيل على الفور، غير أن صحيفة "نيويورك تايمز"، كشفت الأسبوع الماضي أن السعودية ضغطت بشدة على الأردن لوقف محاكمة رئيس الديوان الملكي الأسبق "باسم عوض ا"، أحد المتهمين الرئيسيين في قضية "زعزعة أمن واستقرار الأردن"، المعروفة إعلاميا بـ"قضية الفتنة".

ونقلت الصحيفة الأمريكية عن مصادر مطلعة، أن السعودية أرسلت 4 طائرات مع مسؤولين مختلفين للمطالبة باستعادة "عوض ا" فور اعتقاله في أبريل/نيسان الماضي، على رأسهم وزير الخارجية، الأمير "فيصل بن فرحان".

وأضافت المصادر أن مسؤولا كبيرا من مكتب ولي العهد السعودي، الأمير "محمد بن سلمان"، كان من بين المبعوثين إلى الأردن، إضافة إلى رئيس المخابرات السعودية "خالد الحميدان"، الذي مكث في الأردن

لمدة 5 أيام للضغط من أجل السماح لـ"عوض ا"، الحاصل على الجنسية السعودية، بالعودة معه.

وبينما أكد مسؤولو مخابرات غربيون أن المتهمين في قضية الفتنة بالأردن "لم يجندوا مسؤولين عسكريين ولم يحاولوا الإطاحة مباشرة بالملك عبدا"، نقلت "نيويورك تايمز" عن مسؤولي مخابرات سابقين أن "عوض ا" لم يكن ليتحرك إلا بموافقة كبار القادة السعوديين.

ولذا يعتقد الضابط السابق في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية "بروس ريدل"، أن وفد المسؤولين السعوديين "ضغط من أجل الإفراج عن عوض ا لأنهم علموا أن لديه معلومات تدينهم ويريدون إخراجه".

وسبق أن أكد مسؤولون سعوديون أن الوفد توجه جوا إلى الأردن، لكنهم قالوا إنهم ذهبوا "للتعبير عن التضامن مع العاهل الأردني الملك عبدا الثاني"، ونفوا سعيهم لإطلاق سراح "عوض ا".

وظهر "عوض ا" في مقطع فيديو مسرب من داخل جلسة محاكمته، مؤخرا، أشعث، ويرتدي بدلة سجن زرقاء ويداه مكبلتان إلى الخلف.

ونفى المتهمان الرئيسيان في القضية، "عوض ا" و"الشريف حسن بن زيد"، تهمتي "التحريض على مناهضة نظام الحكم السياسي القائم في المملكة الأردنية" و"القيام بأعمال من شأنها تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر وإحداث الفتنة"، وفي حال إدانتهما يواجهان عقوبة بالسجن قد تصل إلى 20 عاما، وفق محاميهما.

وذكرت تقارير غربية أن "عوض ا" مقرب من ولي العهد السعودي، فيما شغل "الشريف حسن بن زيد" سابقا منصب مبعوث العاهل الأردني إلى السعودية.

وكشفت لائحة الاتهام في القضية، المؤلفة من 13 صفحة، أن ولي العهد الأردني السابق الأمير "حمزة بن الحسين" كان له طموح شخصي بالوصول إلى سدة الحكم وتولي عرش المملكة وحاول عبثا الحصول على دعم السعودية لتحقيق ذلك.

وأكد ملك الأردن "عبدا الثاني"، في 7 أبريل/نيسان الماضي، في رسالة بثها التلفزيون الرسمي أن "الفتنة وئدت" وأن "الأمير حمزة مع عائلته في قصره وتحت رعايتي".

وكانت السلطات الأردنية، قد أعلنت، في 4 أبريل/نيسان، ضلوع الأمير "حمزة" وآخرين في "مخططات آثمة" هدفها "زعزعة أمن الأردن واستقراره"، واعتقلت حينها نحو 20 شخصا بينهم "عوض ا" والشريف "حسن"، بينما وُضع الأمير "حمزة" في الإقامة الجبرية، بحسب قوله، قبل أن يعلن العاهل الأردني، في 7 أغسطس/آب الماضي، أن "الفتنة وئدت"، مطمئنا شعبه بأن "لا أحد فوق استقرار الوطن".

ويعتقد مسؤول غربي سابق أن هدف السعوديين من دعم تحرك داعمي الأمير "حمزة" كان تقويض دور الملك الأردني كلاعب محوري في الشرق الأوسط، حسبما نقلت "نيويورك تايمز".

المصدر | الخليج الجديد + متابعات